

سعر الصرف العملة- اسواق الصرف الأجنبي

إن تنامي النشاط التجاري بين البلدان لكل دولة أدى إلى ولادة ما يسمى سعر الصرف الأجنبي ويعتبر سعر الصرف العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي.

1. مفهوم سعر الصرف :

-تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم.

2. أشكال سعر الصرف:

لسعر الصرف أشكال متعددة يتميز بها، لكل منها مدلولها و استعمالها الخاص بها، من سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، و سعر الصرف الفعلي.

• سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة العملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وببدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به في ما يخص المبادلات الجاري الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

• سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية. فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$= TCR =$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

Pus : مؤشر الأسعار بأمریکا .

Pdz : مؤشر الأسعار بالجزائر .

تعطينا \$P_{us1}\$ القوة الشرائية للدولار أمريكي في أمريكا، أما \$TCN/P_{dz}\$ فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

• سعر الصرف الفعلي:

سعر الصرف الفعلي هو عبارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلدا بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " LASPEYRES للأرقام القياسية.

• سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P(e^{pr})_t / X_0^P(e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 = \sum_P Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} 100$$

حيث:

و : مؤشر أسعار الدولة في سنتي القياس P والأساس على التوالي.

و:: مؤشر أسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

لا: \$IRER_{pr}\$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

3. تسمية أسعار العملات الأجنبية:

هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

• التسعير المباشر (التسمية الكمية):

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة (التسعير المباشر).

وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي 1 :دينار الجزائري(0.0072) = يورو(DZD) و(1 EUR)

• التسعير غير المباشر (التسمية السعرية):

أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي :

$$1 \text{ دولار أمريكي (USD)} = 114.9892 \text{ دينار جزائري (DZD)}$$

-نظام تسمية أسعار العملات في الجزائر:

تتبع الجزائر نظام التسمية السعرية حيث تسمى وحدة العملة الأجنبية بعدد وحدات من العملة المحلية و هذا كمايلي:

الجدول رقم : سعر العملات الأجنبية في السوق الرسمية مقابل الدينار الجزائري للفترة- 19

23 افريل: 2018

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	140.6846	140.6319
الدولار الأمريكي	USD	141.0270	140.9970
الجنيه الاسترليني	GBP	161.5592	161.5380

-طريقة تسمية أسعار العملات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية الدولية:

يوجد طريقتين و هما:

-الطريقة الأوروبية:

حيث أن العملة التي تسمى هي الدولار الأمريكي و السعر الذي يعطى هو سعر الدولار فمثلا:

$$1\text{S} = 109.090 \text{ Yen}$$

$$1\text{S} = 0.8248\text{EUR}$$

و تبين هذه الطريقة كم يساوي الدولار الواحد من وحدات العملات الأجنبية.

و تعرض هذه الأسعار على شاشا التعامل كمايلي:

$$\text{USD/EUR} = 0.8248$$

$$\text{USD/Yen} = 109.090$$

$$\text{USD/GBP} = 0.7258$$

-الطريقة الأمريكية:

حيث ان العملة التي تسمى هي العملة الأجنبية و السعر الذي يعطي هو الوحدة الواحدة من

هذه العملة بالدولار الأمريكي، فمثلا:

$$\text{EUR /USD} = 1.1349$$

$$\text{GBP/USD} = 1.8990$$

حيث نجد ان كل يورو يعادل 1.1349 دولار أمريكي.

و أن كل جنيه إسترليني يعادل 1.899 دولار أمريكي.

4. خصائص تسمية أسعار العملات الأجنبية:

• السرعة و عدم التباطؤ في إعطاء الأسعار:

إذ يجب على البنك مسمي الأسعار إعطاء السعر بسرعة و بدون تردد حتى لو كانت الأسعار في السوق في حالة تذبذب وعدم ثبات، كما أن معطي الأسعار يستطيع تغييرها طالما لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي.

• الهامش الضيق بين سعر الشراء و البيع:

نقصد بالهامش الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع و الذي يمثل الربح بالنسبة لمسمي الأسعار، و من ميزات التسمية الجيدة للأسعار أن يكون الهامش ضيق و هذا طالما يكون مقرونا بعدم معرفة اتجاه التعامل بالنسبة للطرف الأخر.

• الرغبة في التعامل حسب الأسعار المسماة:

الجهة المسمية للأسعار عليها الالتزام بهذه الأسعار طالما أن الكميات المعروضة أو المطلوبة ضمن المبالغ المتعارف عليها.

5. وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف ، سنوجزها كالآتي:

-**وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

-**وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار .

-**وظيفة توزيعية :** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

6. العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة:

تتعرض أسعار صرف عملات الأقطار المختلفة إلى تقلبات مستمرة مسببة في ذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف:

• **التغير في قيمة الصادرات و الاستيرادات:** فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري لدولة ما يرتفع الطلب على العملة، وبذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز فإن سعر الصرف ينخفض.

• **تغير معدل التضخم:** إن ارتفاع معدل التضخم يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية للحفاظ على قيمتها مرتفعة (وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة).

• **التغير في معدلات الفائدة المحلية :** ان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

• **التغير في معدلات الفائدة الأجنبية:** إن ارتفاع معدلات الفائدة لدى الأقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على استبدال عملتهم بعملات تلك الأقطار و ذلك ما يزيد الطلب على العملات الأجنبية.

• **التدخلات الحكومية :** و يحصل هذا عندما يتدخل البنك المركزي من اجل تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية و الاقتصادية.

• **العوامل السياسية و العسكرية:** الاستقرار السياسي في دولة ما ,يجلب رؤوس الأموال أما الاضطرابات و عدم الاستقرار في دولة ما يحجم رؤوس الأموال عن التوجه إليها.

7. أنظمة سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف بطرق مختلفة أهمها:

-سعر الصرف الحر:

و يتحدد هذا السعر وفقا لتفاعل الطلب على العملة مع عرضها في الأسواق الأجنبية، وهو سعر عائم تتحكم فيه عوامل العرض و الطلب.

• **المزايا -:** التكيف التلقائي نحو الاختلالات في أسعار الصرف و الناتجة عن الاختلالات في ميزان المدفوعات -.عدم حاجة الدولة للاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف توازني للعملة الوطنية.

• **يؤخذ -:** التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف و التي قد تحصل خلال فترة قصيرة جدا مما يعرض المصدرين و المستوردين لمخاطر هذه التقلبات.

-سعر الصرف الثابت:

يتم تحديد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية المختلفة و التي قد تأخذ بالاعتبار عوامل العرض و الطلب أو تهمل هذه العوامل ، و سعر الصرف المحدد بهذه الطريقة هو سعر الصرف الرسمي.

• **المزايا:** عدم تقلب أسعار الصرف و بالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية.

• **المأخذ:** ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية.

-سعر الصرف المدار:

و هو أسلوب وسط بين الأسلوبين السابقين بحيث لا يظل سعر الصرف ثابت و لا يسمح له بالتحرك بشكل مطلق كما هو الحال في سعر الصرف الحر ، و يتم تحديد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية المختلفة بحيث لا تهمل عوامل العرض و الطلب على العملات فتراعي هذه التغيرات عند تحديدها لسعر الصرف و بذلك لا يظل هذا السعر ثابتا لفترات طويلة.

8. نظريات تحديد سعر الصرف :

النظريات التي تحدد أسعار الصرف هي:

-**النظرية الكمية:** تتخلص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير في معامل التبادل الدولي - إذن نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق .عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

-**نظرية الأرصدة:** القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

في حالة أن الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية - أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

-نظرية تعادل القوى الشرائية: أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

-نظرية الإنتاجية: تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدى على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات من أجل القيام بمختلف المعاملات الاقتصادية والتجارية ، لذا تتطلب الخطوة التالية تحليل سوق الصرف الأجنبي وخصائصه، وأهم المتدخلين فيه وأهم العمليات التي تتم فيه، كما يجب إظهار أهم العملات المتداولة دولياً.

• **ماهية سوق الصرف:**

سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف، و تعني عمليات الصرف بتبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، و في هذه السوق يلتقي العرض و الطلب على العملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب مع العرض.

إذن سوق الصرف يعبر عن السوق الذي تتم فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات إتصال أو أقمار صناعية تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية ، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، كما قامت في معظم البلدان مؤسسات متخصصة يقتصر نشاطها على التعامل في الصرف الأجنبي ويطلق عليها اصطلاح " سماسة الصرف " وتستمد هذه المؤسسات أرباحها من الفرق بين الأسعار التي تشتري بها والأسعار التي تبيع بها ما تتداوله من حقوق أجنبية وتكون هذه المؤسسات ما يسمى بسوق الصرف.

إذن سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

• **وظائف أسواق الصرف الأجنبي:**

تقوم أسواق الصرف الأجنبي بالوظائف التالية:

-تسوية المدفوعات الدولية : حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من سلع و خدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية مختلف صورها (قروض و استثمارات) كذلك يحتاج السياح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للدول التي يزورونها او بعملات قيادية (مقبولة دولياً).

-التحكيم أو الموازنة : و يقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة و بيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه اعلي بهدف تحقيق الربح ، إن هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق و التطور الهائل في وسائل الاتصال و نقل المعلومات فيما بين المراكز المالية العالمية.

-التغطية: و يقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أو الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف ، و هو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي بالعملة المحلية في الحال ، و إنما هو مجرد اتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال و مقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

• المتدخلون في سوق الصرف:

يتدخل في سوق الصرف :

-البنك المركزي: يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية و ضمان استقرارها ، و في اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية:

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية.
 - تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة.
 - الحق في إعادة خصم هذه السندات.
 - قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.
 - إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها.
 - فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون المحلي والتي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز استثمار أملاك الدولة، وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك باستعمال هذه الحسابات والعملات الصعبة المودعة بها.
 - شراء العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بشكل أكثر مما هو لازم أو مطلوب.
 - بيع العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل الحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية،بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك المركزي أن يستعمل احتياطات الصرف غير المخصصة لتغطية الإصدار النقدي في العمليات التي ترمي إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدولة الدائنة ويمكن أيضاً أن يقوم بعمليات الاقتراض و الاكتتاب في سندات مالية محررة بعملات أجنبية في الأسواق المالية الدولية والتي تكون مسعرة بشكل منظم في الفئة الأولى.
- وكل هذه الجهودات على مستوى الصرف ، تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال و الاستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي ينبغي أن تتدعم باكتساب الخبرات الضرورية والمهارة الكافية في استعمال وإدارة التكنولوجيا المالية ، كما يجب إقامة نظام معلومات فعال ومرن يقوم بمتابعة التغيرات وتسجيلها وتنظيمها وتوظيفها في اتجاه الاستفادة من المزايا أو تجنب المساويء.
- سماسرة الصرف الأجنبي:** هي عبارة عن منشآت مهنية مستقلة تتدخل في سوق الصرف وتتعامل مع البنوك ، وتتولى ترتيب صفقات العملات حيث تعمل على جمع أحسن عروض بيع العملات الأجنبية ، وأحسن طلبات شراء العملات ، وتصل قيمة هذه الصفقات إلى 100 مليون دولار أو أكثر والتعامل مع هذه المنشآت يمكن من الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جداً ، كل مركز مالي له عادة بضعة سماسرة

مرخصين الذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسها (سوق الأنتريك).

-البنوك التجارية وبنوك الأعمال: يتدخلون بواسطة وسطاء خاصين (مكاتب الصرف) الذين يتلقون الأوامر من الزبائن سواء من أجل البيع أو الشراء ويكون هؤلاء الوسطاء في اتصال مع مكاتب صرف أخرى أو متدخلين آخرين بواسطة شبكة إتصال متطورة.

ووظيفتهم إنجاز هذه الأوامر بأحسن سعر ، وفي اللحظة الملائمة ، مع تحقيق عائد أو أرباح للبنك أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي ، كما يمكن للبنوك أن تبيع لحسابها الخاص لكي تعدل من تركيب أصولها وخصومها. وتنقسم مكاتب الصرف إلى ثلاثة أنواع وهي:

• **مكاتب الصرف :** وتقوم بعملية الصرف نقدًا (بيع وشراء العملات الصعبة) بين البنوك وزبائنهم.

• **مكاتب صرف للودائع :** الذين يقومون باقتراض أو إقراض العملات الصعبة لبنوك أخرى أو مؤسسات في مدة تتراوح من يوم إلى عدة سنوات.

• **مكاتب الصرف :** تستعمل كوسيط بين الحالتين السابقتين

-المستخدمين التقليديين:

المستوردين ، المصدرين ، السياح ، المستثمرين.. الخ الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية سعياً لتحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمرافعة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي ، كما سيوضح فيما بعد هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرين للعملات الأجنبية ، عادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها، بالأحرى إنهم يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء أو بيع إلى البنوك التجارية.

• **أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً.**

من أكثر العملات تداولاً في أسواق الصرف الدولية نذكر :

-الدولار الأمريكي: ويستمد هذه الأهمية من أهمية الإقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20,7% من الناتج المحلي العالمي، 15,2% من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك بـ45% في إصدار السندات الدولية، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية، و60% من إحتياط الدول من العملات الصعبة.

-اليورو الأوروبي : كما هو حال الدولار الأمريكي يتميز اليورو بحضور قوي عالمياً مدعوماً من اتحاد النقد الأوروبي، لكنه مازال يعاني من النمو غير المتوازن لدول الاتحاد الأوروبي، والبطالة العالية، والمعوقات الحكومية للتغيرات الهيكلية، وبشكل عام يعتبر ثاني أقوى عملة في العالم بعد الدولار الأمريكي.

USD/EUR= 0.8248 (27-04-2018)

-الين الياباني: اليابان هي ثاني أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم، حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية وعملته الين الياباني ثالث أكثر العملات تداولاً بالعالم حيث يتمتع الين بحضور عالمي أقل مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو.

-الجنيه الإسترليني: وهو إحدى العملات العالمية الأكثر تداولاً وبشكل موازي للدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والفرنك السويسري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الجنيه

الإسترليني الأكبر قيمة بين العملات الرئيسية، كما تعتبر التغيرات التي تطرأ على سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية الأخرى المتداولة متوسطة إلى قليلة. وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار:

GBP/USD= 1.37745 (27-04-2018)

-**الفرنك السويسري**: وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الإستقلالية المتعارف عليها دولياً. فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة ، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

CHF/USD= 0.9874 (27-04-2018)

وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي كون كندا إحدى الدول الصناعية الكبرى ، كذلك الدولار الأسترالي والريال السعودي نظراً لأن العربية السعودية أكبر منتجي البترول في العالم حيث يفوق إنتاجها 8 مليون برميل سنوياً.

التسمية في سوق العملات الأجنبية:

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية عادة بالاتجاهين حيث يعطى سعران للعملة احدهما سعر الشراء (Bid Rate) و هو السعر الذي على أساسه تشتري الجهة معلنة هذا السعر المسماة، و السعر الآخر هو سعر البيع (Offer Rate) و هو السعر الذي على أساسه تبيع الجهة معلنة هذا السعر العملة المسماة.

و تتم التسمية في سوق العملات الأجنبية بإعطاء السعرين معاً و يترك الخيار للجهة طالبة السعر تحديد اتجاه التعامل الذي ترغب به فإما أن تكون مشترياً للعملة او بائعاً لها. للتوضيح: نفرض أن الجهة عارضة الأسعار عرضت السعر التالي:

Bid Rate USD 0.8811	Offer Rate 0.8820EUR
------------------------	-------------------------

هذا يعني أن هذه التسمية هي تسمية أوروبية و تتضمن ما يلي:
-إن الجهة مسمية الأسعار تشتري الدولار على أساس 0.8811 يورو لكل دولار أمريكي.
-و إن هذه الجهة تبيع الدولار على أساس 0.8820 يورو لكل دولار أمريكي.
-ربح الجهة المعلنة للأسعار هو الفرق بين السعرين و هو $0.8820 - 0.8811 = 0.0009$ يورو لكل دولار.

-الأسعار المتقاطعة:

يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال معرفة علاقة كل من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة.

فاذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، و سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار الجزائري مقابل الجنيه الإسترليني أي سعر تقاطع الدينار الجزائري مقابل الجنيه الإسترليني ، كما و يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الجزائري.

والمثال الموالي لشرح طريقة احتساب أسعار التقاطع في سوق الاتجاهين). اسعار لتاريخ(2018-5-5:

	Bid Rate	Offer Rate	
EUR	0.8286301	0.8397436	USD
GBP	0.7287952	0.7350374	USD

من أجل إيجاد سعر تقاطع اليورو مع الإسترليني و كذا سعر تقاطع الإسترليني مع اليورو.
ملاحظات:

- هذه التسمية هي تسمية أوروبية لليورو و الجنيه الإسترليني مقابل الدولار.
- سعر اليورو مقابل الدولار معلوم حيث أن الجهة مسمية الأسعار تشتري الدولار الواحد بـ 0.8286301 يورو و تباع الدولار الواحد بـ 0.8397436 يورو.
- كما أن سعر الجنيه الإسترليني معلوم حيث أن الجهة مسمية الأسعار تشتري الدولار الواحد بـ 0.72877952 جنيه إسترليني و تباع الدولار الواحد بـ 0.7350374 جنيه إسترليني.
أما فيما يخص إيجاد المطلوب فإن قاعدة الحل هي كالتالي:

	سعر البيع	سعر الشراء	
EUR	B	A	USD
GBP	D	C	USD
EUR	B/C	A/D	GBP
GBP	D/A	C/B	EUR

و عليه يكون:

	سعر البيع	سعر الشراء	
EUR	0.7287952/0.8397436	0.7350374/0.8286301	GBP
EUR	1.152235	1.127330	GBP
GBP	/0.82863010.7350374	/0.83974360.7287952	EUR
EUR	0.8870512	0.8678782	GBP

و بذلك سعر اليورو مقابل الجنيه الإسترليني هي النتيجة الأولى أي المؤشرة باللون الأزرق، في حين القسم الثاني من النتائج تتعلق بسعر الجنيه الإسترليني مقابل اليورو.
ملاحظة: هناك حالات أخرى فيما يخص حساب الأسعار التقاطعية و نذكر منها:
- حالة التسمية أمريكية للعملة المعنيتين و علاقتهما بعملة ثالثة : يجب أولاً تحويل هذه التسمية إلى تسمية أوروبية و هذا عن طريق أخذ المقلوب مع تبديل الشراء ببيع و البيع بشراء ، ثم نقوم بحساب السعر التقاطعي وفقاً للقاعدة السابقة الذكر.
- حالة إحدى التسميات هي تسمية أوروبية و التسمية الثانية هي تسمية أمريكية : في هذه الحالة فإننا نحول التسمية الأمريكية إلى تسمية أوروبية و نتبع نفس الخطوات السابقة.